تـنـمية الرافديـن
العدد 115 المجلد 36 لسنة 2014

تجربة الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز ومدى إمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق

Experience Of Economic Reform With Omar Bin Abdul Aziz And The Possibility To Take Advantage Of Them In The Province Of Kurdistan – Iraq

الدكتور كولدران عبد الرحيم عزيز
مدرس
كلية الإدارة و الاقتصاد–جامعة صلاح الدين

Gulderan A. Aziz (PhD)
Lecturer
Administration & Ecomomics College
guldarankirkuki@yahoo. com

الدكتور سردار عثمان خدر
مدرس
كلية الإدارة و الاقتصاد–جامعة صلاح الدين

Sardar O. Khadr (PhD)
Lecturer
Administration & Ecomomics College
sardar_7011@yahoo. com

تأريخ استلام البحث 2012/4/5
تأريخ قبول النشر 2013/2/20

المستخلص

عاش عمر بن عبد العزيز في القرن السابع الميلادي (681-720)، و يعد من أشهر الخلفاء الأمويين، كان اهتمامه بالشورى وسياسته في رد المظالم وعزله لجميع الولاة الظالمين، ورفع المظالم عن الموالي وأهل الذمة وإقامة العدل لأهل سمرقند وعن الحريات في دولته، كالحرية السياسية والاقتصادية. يعتبر الإصلاح الاقتصادي من القضايا الهامة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في إقليم كوردستان_العراق، ولاسيما بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية، سواء بالنسبة للنواحي السياسية والاقتصادية، ويكمن هدف البحث في تحديد وتوضيح تجربة الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز، بغية إغناء مشروع الإصلاح الاقتصادي في إقليم كوردستان- العراق. وتكمن مشكلة البحث في عدم وجود المعرفة المطلوبة لدى الباحثين للإصلاحات الاقتصادية عند عمر بن عبد العزيز، مما يصعب الاستفادة منها في إقليم كوردستان_العراق. أما فرضية البحث فمفادها أن عملية الإصلاح الاقتصادي لها أهمية كبيرة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في الإقليم، ويؤدي إلى مكافحة الفساد الاقتصادي والإداري في الإقليم.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، البرنامج الاقتصادي، حرية التجارة، حرية العمل.

Abstract

Omar Bin Abdul Aziz Lived in the seventh century (681-720), and is one of the most famous Umayyad caliphs and was interested Shura and policy in response grievances and sequestration of all the oppressine governors, and raise grievances about the pro and dhimmis and the setting up of justice for the people of Samarkand and freedoms in his country, such as political andeconomic freedom. The economic reform issues important in the Middle East, and especially in the province of Kurdistan _ Iraq, and the world has seen of a quantum leap, both for aspects of political, economic, and lies objective of this research to identify and clarify the experience of economic reform with Omar Bin Abdul Aziz, in order to enriching project of economic reform in the Kurdistan Region - Iraq. The problem of the research lies in the lack of clarity economic reforms with Omar **B**in Abdul Aziz, making it difficult to take advantage of them in the province of Kurdistan _ Iraq. The hypothesis of the search that the economic reform process is of great significance in the political stability and economic region, and lead to anti-economic and administrative corruption in the province.

Key words: economic reform, economic program, free trade, free labur

المقدمة

يقول الإمام أحمد بن حنبل" إذا رأيت الرجل يحب عمر بن عبد العزيز، ويذكر محاسنه و ينشرها فاعلم إن من وراء ذلك خيراً إن شاء الله (الأهل، 1964، 3).

عاش عمر بن عبد العزيز في القرن السابع الميلادي (681-720)، و يعد من أشهر الخلفاء الأمويين وكان اهتمامه بالشورى وسياسته في رد المظالم وعزله لجميع الولاة الظالمين، ورفع المظالم عن الموالي وأهل الذمة وإقامة العدل لأهل سمرقند وعن الحريات في دولته، كالحرية السياسية والاقتصادية، وانعكست سياسته في إصلاحات و ترسيخ قيم الحق والعدل ورفع الظلم، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ومنح الحرية الاقتصادية بقيود، وإتباع سياسة زراعية جديدة وهدفها توفير مشاريع البنية التحتية، واتباع سياسة كفوءة في الإنفاق العام، مثل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وترشيد الإنفاق في مصالح الدولة، كما قام بقطع الامتيازات الخاصة بالخليفة وبأمراء الأمويين، وترشيد الإنفاق الإداري والحربي .

أهمية البحث

يعد الإصلاح الاقتصادي، من القضايا المهمة في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في إقليم كوردستان _العراق، كما إن ما شهده العالم من نقلة نوعية، سواء بالنسبة للنواحي السياسية و الاقتصادية، وأدى بدوره إلى إصلاحات سياسية واقتصادية مرغوبة وغير مرغوبة في كثير من دول المنطقة، وبناء على ذلك تظهر أهمية هذا الموضوع.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود المعرفة المطلوبة لدى الباحثين للإصلاحات الاقتصادية عند عمر بن عبد العزيز، مما يصعب الاستفادة منها في إقليم كوردستان_العراق.

هدف البحث

يكمن هدف البحث في تحديد وتوضيح تجربة الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز، بغية اغناء مشروع الإصلاح الاقتصادي في إقليم كوردستان- العراق

فرضية البحث

إن فرضية البحث مفادها بأن عملية الإصلاح الاقتصادي لها أهمية كبيرة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في الإقليم، وتؤدي إلى مكافحة الفساد الاقتصادي والإداري في الإقليم، وبالتالي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح أغلبية سكان الإقليم.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي للموضوع قيد الدراسة، وذلك للوصول إلى استنتاجات اقتصادية مهمة تخص الإصلاح الاقتصادي، واغنائه في إقليم كوردستان- العراق.

خطة البحث

ولغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد قسم البحث على أربعة مباحث: ناقش المبحث الأول مفهوم الإصلاح الاقتصادي، وعالج المبحث الثاني شخصية الخليفة عمر بن عبد العزيز، أما المبحث الثالث فتضمن تجربة الإصلاح

الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز، وآثاره، وخصص المبحث الأخير مدى إمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان-العراق، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

مفهوم الإصلاح الاقتصادي و مراحله

أولاً- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

هناك الكثير من المفاهيم التي تتقاطع أحيانا وتتطابق مع الإصلاح الاقتصادي ومنها: التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي، برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التغيير الهيكلي، برامج التكييف الاقتصادي.

إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي يعني أي إجراءات تتخذها الحكومة تسهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق علية " الخصخصة". إن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلي تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات (عبد النعيم، 2012، 5).

وعادة ما يشير مصطلح الإصلاحات الاقتصادية إلي المعاني الآتية: " تعديل مفردات النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب". التعديل في الاتجاه المرغوب" عن عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات " تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل (بو حفص، 2005، 8).

ثانياً- أجيال الإصلاحات الاقتصادية

ويشمل الأجيال الآتية (بو حفص، 2005، 8):

أ . **برامج الجيل الأول:** تشمل الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول برنامجين أساسيين: برنامج إدارة الطلب (استقرار، قروض قصيرة الأجل، يصممها ويتبعها صندوق النقد الدولي) برامج إدارة العرض (تكييف، تعديل، يصممها ويتبعها البنك الدولي) وتتصدى لمشاكل النمو طويل الأجل، كما هدف إلي إحداث تغيرات هيكلية في مجالات عديدة (الإنتاج، التجارة الأنظمة، المؤسسات).

ب. **برامج الجيل الثاني**: إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج بطريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول ولاسيما في مجال الاستثمار والتجارة، وعلى أنه لا يمثل ولا يضمن سياسة اقتصادية مثالية، إلا أنه يشكل حماية لاغنى عنها لتفادي استمرار السياسات الرديئة، ويضمن أن السياسات الجيدة المطلوبة لتحقيق النمو تحظى بشرعية وتنفذ بسرعة وإخلاص، وترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمى الحكامة أو الحكم الراشد، وقد استخدم هذا المفهوم في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات. ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب

الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم، ويشمل فضلاً عن الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري، و من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، اقتصار الجيل علي تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال الجيل الأول للعوائق الجذرية العميقة للنمو، فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلق بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة.

ثالثاً- مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي

يتكون الإصلاح الاقتصادي من حزمة من سياسات للإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إحداث التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي للاقتصاد القومي من خلال برنامج سُمي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهو محصلة للتعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (عبد الحميد، 2010، 49). إن برنامج الإصلاح الاقتصادي يمر بمرحلتين رئيستين (عبد الحميد ، 2010، 49):

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تهيئة أرضية التحول لآليات السوق القيود الإدارية في السياسة المالية والنقدية، وقد امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات وحتى نهاية التسعينات من القرن العشرين .

المرحلة الثانية: ويتم في هذه المرحلة السعي بمعدلات عالية إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الملكية وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وتغيير في أسلوب إدارة الاقتصاد والعمل على توفير شروط آليات السوق، وامتدت هذه المرحلة منذ بداية تسعينات القرن الماضي وهي مستمرة إلى يومنا هذا. أما مضمون برنامج الإصلاح الاقتصادي: فسنعرضه على النحو الآتي:

1. برامج التثبيت (Stabilization Programs):

هي برامج يصممها صندوق النقد الدولي ويتابع تنفيذها، ويتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالباً. وتتضمن برامج التثبيت السياسات الآتية: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة تخفيض سعر صرف العملة (الحصري ، 2007، 54).

2. برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs):

هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي عبارة عن مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تمتد إلى الهياكل الإنتاجية والسعرية وإعادة تخصيص الموارد بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، ويتم تنفيذها في إطار زمني أكثر من ثلاث سنوات، وتتضمن برامج التكييف الهيكلي السياسات الآتية: الخصخصة، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع القطاع الخاص (الحصري، 2007، 62).

رابعاً- بدايات الإصلاح الاقتصادي في الإسلام

من الأمور التي أضعفت اقتصادات الدول الإسلامية في كثير من الأوقات، عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة لدى الحكام مع التوسع في السياسات الضريبية لغرض سد حاجات إنفاق الدولة أو الحكام, مما أدى إلى تراجع في التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة. ولعل هذه الظروف إذا زادت حدتها، استدعت إجراء إصلاحات جذرية في السياسات الاقتصادية المتبعة، وهي إصلاحات أحيانا إذا تم اقتراحها لم يوافق عليها

العديد من الحكام المسلمين، أو إذا تم تنفيذها لم يستمروا في تطبيقها. ومن ثم يأتي عهد عمر بن عبد العزيز بعد انحراف الخلافة الأموية في مجال المالية العامة، مما أسهم في مسيرة الإصلاح الاقتصادي (العمر، 2003، 221-222).

إن الإنسان هو أساس الفساد الاقتصادي، وعلى هذه الحقيقة يقدم المنهج الإسلامي العلاج لإصلاح الفساد الاقتصادي، ويتمثل في الأمور الآتية (شحاته، 2011، 2):

1. التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) (سورة الأعراف، الآية 96).
2. الرجوع إلى شريعة الله عز وجل وهدي رسوله ﷺ، فهما أساس الإصلاح، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى) (سورة طه، الآية 124-126).
3. تطبيق الحدود الواردة في شرع الله ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية؛ أي "إصلاح الناس بالإيمان، وإصلاح الدولة بالشريعة".
4. حسن اختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية؛ لأن ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه.
5. القدوة في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا صلح الراعي صلحت الرعية، وعلى سبيل المثال عمر بن عبد العزيز.

شخصية خليفة عمر بن عبد العزيز

عمر بن عبد العزيز ولد عام 681م (61 هـ) في مدينة حلوان* بمصر. حيث كان أبوه حينئذ واليا عليها، ونشأ نشأة دينية خالصة فحفظ القرآن الكريم، ودرس الحديث النبوي الشريف، ولما بلغ العشرين من عمره تزوج من ابنة عمه عبد الملك بن مروان. وفي عام 705م عين والياً على إحدى بلاد حلب بالشام، ثم انتقل إلى المدينة المنورة والياً عليها، وحدث نزاع بينه وبين الوليد بن عبد الملك وهو خليفة حينئذ، و ترك منصبه هذا، وتفرغ للتعبد و الدراسة، وظل كذلك حتى عام718 م عندما بُويعَ خليفة للمسلمين، ومكث في الخلافة عامين ونصف العام، وأظهر خلالها ما عرف به من صلاح (عاشور، 1998، 35). توفي عمر بن عبد العزيز في720م (101هـ)، وكانت وفاته بدير سمعان من أعمال حمص (السرجاني، 2011، 2) .

أبوه: عبد العزيز بن مروان بن حكم ، ولي عهد عبد الملك بن مروان. وأمه: أم عاصم، ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب. وأولاده: كان لعمر بن عبد العزيز أربعة عشر ذكرا، وبنات ثلاث (أوغلو، 2008، 6). كما هو موضح في المخطط الآتي:

* بعض الكتاب والباحثين يشيرون إلى أنه ولد في المدينة المنورة.

المخطط 1: شجرة عمر بن عبدالعزيز

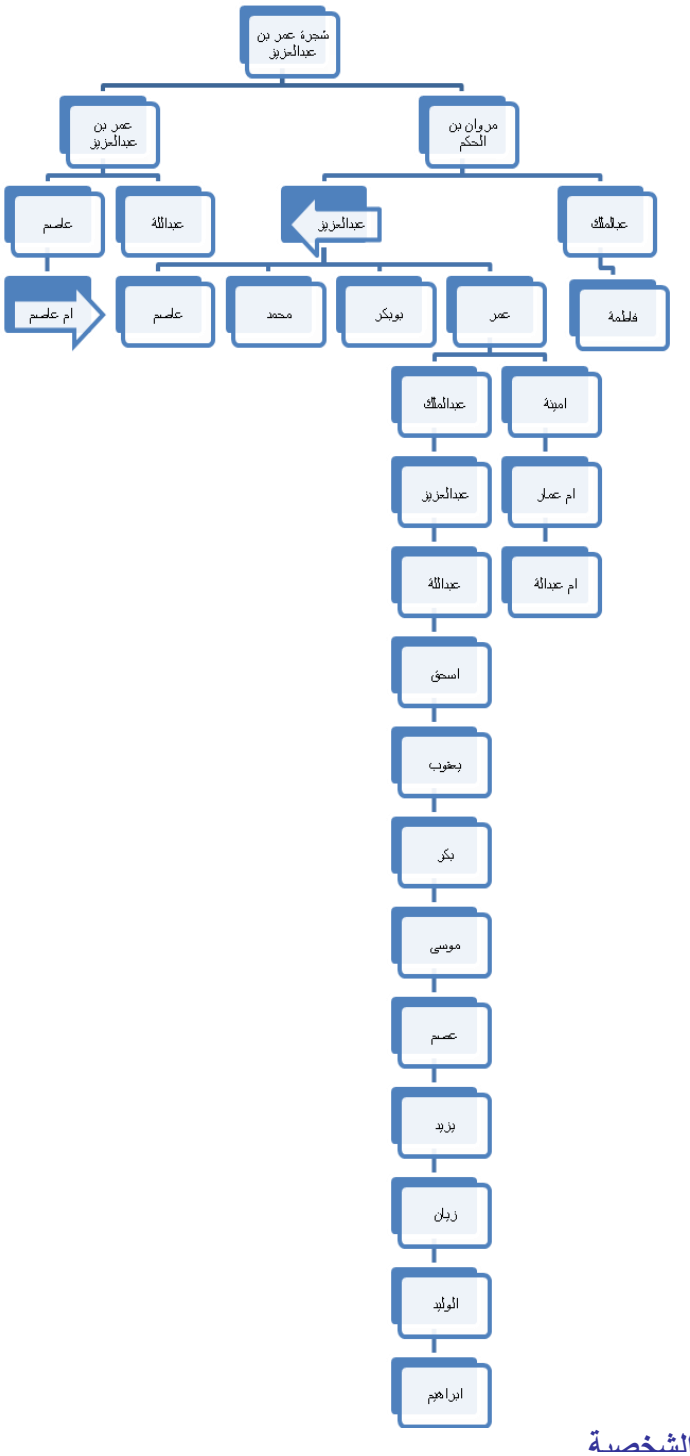

أولاً- الصفات الشخصية

المصدر: علي فاعور، سيرة عمر بن عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الهادي، بيروت، 1991، 10.

من أهم الصفات التي تجسدت في شخصية عمر بن عبد العزيز هي (صلابي، 2011، 3):

1. شدة خوفه من الله تعالى: كانت ميزته الكبرى والسمة التي اتسم بها ودافعه إلى كل ذلك هو إيمانه القوي بالآخرة وخشية الله والشوق إلى الجنة.
2. زهده: فهم عمر بن عبد العزيز من خلال معايشته للقرآن الكريم ودراسته لهدي النبي الأمين- ﷺ- ومن تفكره في هذه الحياة بأن الدنيا دار ابتلاء واختبار، وأنها مزرعة للآخرة.
3. تواضعه:وهذه الصفة الحميدة كانت إحدى الصفات الأساسية التي تميَّز بها عمر بن عبد العزيز، فقد أدَّى زهد عمر إلى تواضعِه، لأن شرط الزهد الحقيقي هو التواضع لله، وقد كان تواضع عمر في جميع أمور حياته ومعاملاته.
4. ورعه: من صفات عمر بن عبد العزيز الورع، والورع هو الإمساك عما قد يضر، فتدخل المحرمات والشبهات لأنها قد تضر، فإنه من اتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .
5. حلمه وصفحه وعفوه: ومن الصفات التي تجسدت في شخصية عمر بن عبد العزيز الحلم والصفح والعفو.
6. صبره: ومن صفاته الصبر والشكر، روي أنه لما مات عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز حضر عند قبره فقال: لا تعمقه فإن ما علا من الأرض أفضل مما سفل منها.
7. الحزم: لقد اتسم عمر بن عبد العزيز بهذه الصفة، في وقت أكثر ما يكون فيه أمر الأمة والخلافة في حاجة إلى الحزم، وبخاصة فيما يتعلق بالولاة والأمراء والعمال وللدلالة على تحلّي عمر بصفة الحزم وضبط الأمور، وعدم التهاون فيما يراه ضروريًّا لخدمة الصالح العام.
8. العدل:إن صفة العدل من أبرز صفات عمر بن عبد العزيز القيادية على الإطلاق، وقد تحدث عن العدل في دولته وسياسته في رد المظالم فيما مضى، ولقد أجمع العلماء قاطبةً على أنه من أئمة العدل، وأحد الخلفاء الراشدين، ولعل عدل عمر من أهم أسبابه يرجع إلى إيمانه بأن العدل أحد نواميس الله في كونه ويقينه التام بأن العدل ثمرة من ثمرات الإيمان.

ثانياً- فترة ما قبل خلافة عمر بن عبد العزيز

اتسمت فترة ما قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بالسمات الآتية (منصور، 2011،2):

1. حرم المسلمين فرصة حرية التعبير. وإمكانية الإصلاح في ميادين الثروة الاقتصادية.
2. انتشرت المظالم التي أدت إلى كراهية الحكم الأموي.
3. ظهور الثورات والانتفاضات ضد الخلفاء الأمويين.
4. انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والإداري.
5. شاعت ظاهرة التبذير والترف في بلاط بعض الحكام.

تجربة الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض الآتي:

أولاً- خطوات الإصلاح الاقتصادي

من أهم خطواته:

1. الخطوة الأولى:تظهر أهمية الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز حين بدأ بنفسه فنظر إلى ما في يديه من ارض أو متاع وسلم إلى بيت المال*. إنه تنازل عن دخله الخاص من أملاكه الخاصة قبل الخلافة وأبقى (1%) من هذا الدخل، لأنه النسبة المئوية (400) دينار إلى (40000) دينار. ومن هنا لم يستطيعوا أن يعارضوه حين صادر أموال بني أمية (شبلي، 1989، 35).
2. الخطوة الثانية: اتجه إلى أبناء البيت الأموي فجمعهم وطلب إليهم أن يخرجوا ما بأيدهم من أموال وإقطاعات أخذوها بغير الحق. وشهدت الأيام الأولى من خلافته تجريدا واسع النطاق لكثير من أموال وأملاك بني أمية. وهذا يدل على سياسته الاقتصادية الحكيمة التي تهدف إلى العدالة في توزيع الموارد، فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل التفاوت الطبقي.
3. الخطوة الثالثة: أعلن لأبناء الأمة الإسلامية أن كل من له حق على أمير أو جماعة من بني أمية أو لحقته منهم مظلمة، فليتقدم بالبينة لكي يرد عليه حقه. وتقدم عدد من الناس بمظالمهم وبيناتهم، وراح عمر يردها واحدة بعد الأخرى.
4. الخطوة الرابعة: عندما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة عمد إلى جميع الولاة والحكام المسؤولين الظالمين والمفسدين فعزلهم عن مناصبهم. أي منع نمو وتوسيع شجرة الفساد.
5. الخطوة الخامسة: زاد عبد الملك في عهده الجزية على أهل قبرص، فزاد عليهم ألف دينار (بذلك بلغ 8000 دينار)، فجرى ذلك إلى عهد عمر بن عبد العزيز فحطها عنهم (أخذ منهم 7000 دينار)، وقد وضعها عنهم عمر بن عبد العزيز كسياسة عامة التزم بها في أن يرفع المظالم عن أهل الذمة حتى يدعهم ينعمون بحياتهم في ظل الإسلام. هذا من جانب، ومن جانب آخر إن تخفيض نسبة الضريبة حسَّن من المستوى المعيشي للأفراد و شجَّع الادخار، ومن ثم الاستثمار والانتعاش الاقتصادي.

ثانياً- أهداف الإصلاح الاقتصادي

يهدف الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز إلى (محمد، 1988، 38):

1. إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل: فقد أدرك عمر بن عبد العزيز أن التفاوت الاجتماعي هو نتيجة لسوء توزيع الثروة، فرسم سياسته الجديدة لإنصاف الفقراء والمظلومين واستخدم عمر للوصول إلى هذا الهدف عدداً من الوسائل العملية منها :

أ. منع الأمراء من الاستئثار بثروة الأمة، ومصادرة الأملاك المغصوبة ظلمًا، والتي استولى عليها الأمراء، وإعادة هذه الأموال إلى أصحابها إذا عُرِفَ أصحابها أو إلى بيت المال، إذا لم يعرف أصحابها، أو كانت من الأموال العامة.

---

* قال ابن كثير " وقد كان دخله في كل سنة قبل أن يلي الخلافة أربعين ألف دينار، فترك ذلك كله حتى لم يبق له دخل سوى أربعمائة دينار في كل سنة وكان حاصله في الخلافة ثلاثمائة درهم"

ب. زيادة الإنفاق على الفئات الفقيرة والمحرومة ورعايتها وتأمين مستوى الكفاية لها عن طريق الزكاة وموارد بيت المال الأخرى، وقد قام بتنفيذ هذه السياسة، ولقد كانت سياسة عمر التوزيعية تهدف إلى إيصال الناس إلى مستوى معيشي مناسب.

2. تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي:سعى عمر بن عبد العزيز عن طريق العديد من الوسائل لتحقيق هذا الهدف، فقد أوجد المناخ المناسب للتنمية عن طريق حفظ الأمن والقضاء على الفتن، ورد الحقوق لأصحابها، وبذلك باتت الرعية مطمئنة على حقوقها، آمنة في أوطانها كذلك أمر ببناء المرافق العامة، والتي تسمى اليوم بمشاريع البنية التحتية، ولا تقوم التنمية إلا بهذه المرافق الضرورية من أنهار وترع ومواصلات وطرق، وقد أكد عمر على مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة بضوابط الشريعة، فانتشر الناس في تجارتهم وتثمير أموالهم، واهتم كذلك اهتماماً بالغاً بالزراعة، حيث كان القطاع الزراعي من أكبر القطاعات على المستوى الفردي، وله مردود كبير على ميزانية الدولة، وقد جنى عمر والأمة كلها ثمرات هذه السياسة، فقد عمَّ الرخاء البلاد والعباد. لتوضيح أكثر انظر المخطط الآتي:

المخطط 2

أهداف الإصلاح الاقتصادي عند عمر

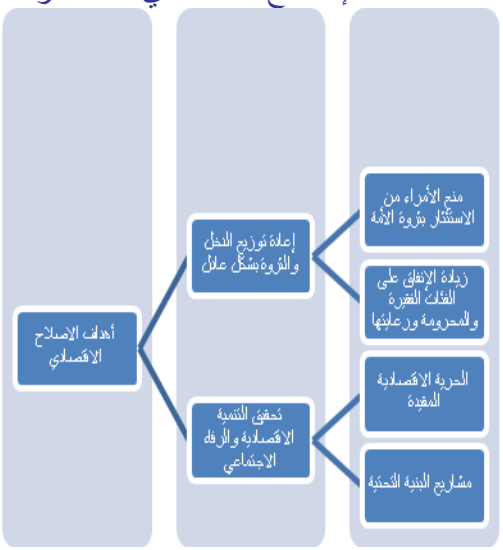

المصدر: المخطط من عمل الباحثين

ثالثاً- وسائل لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي

سعى عمر بن عبد العزيز لتحقيق أهدافه الاقتصادية بوسائل منها (محمد، 1988، 40)

1. **توفير المناخ المناسب للتنمية**: لقد عمل عمر على توفير المناخ المناسب للتنمية، وقام بالآتي:

أ. رد الحقوق لأصحابها: فتوفرت أجواء الأمن والطمأنينة، وترسخت قيم الحق والعدالة وردّ الحقوق المغتصبة إلى أبناء الأمة. أي تحقيق الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي.
ب. منح الحرية الاقتصادية بقيود: إذ أكد عمر على مفهوم الحرية الاقتصادية المقيدة.
2. **إتباع سياسة زراعية جديدة:** فقد اتبع خطوات ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي للأمة ومنها:
- منع بيع الأرض الخراجية.
- العناية بالمزارعين وتخفيف الضرائب عنهم.
- الإصلاحات والإعمار وإحياء أرض الموات.
- أباح الأراضي للمسلمين جميعاً، لا تختص بها طائفة على أخرى. أي عدم التمييز الديني.
- توفير مشاريع البنية التحتية.

رابعاً- برامج الإصلاح الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز

إن برامج إصلاح المسار الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز يمكن إجمالها بالآتي (محمد، 1988، 40) (الصَّلاَّبيّ، 2011، 273-277):

1. فتح باب الهجرة

كتب عمر بن عبد العزيز لولاته قائلا " افتحوا للمسلمين باب الهجرة ". وبذلك أصبح حق الهجرة متاحا لما يريد، والناس يهاجرون عادة لتحسين أحوالهم الاقتصادية والمعيشية أو لطلب العلم، كما إن الهجرة تؤدي إلى تحقيق استثمار الأراضي الجديدة وإمكانية تعمير المدن الحديثة. وتعلم حرف جديدة، فضلا عن تبادل واكتساب المهارات والخبرات.

2.حرية التجارة

قال عمر بن عبد العزيز "إن البر و البحر لله جميعا سخرهما لعبادة يبتغون فيهما من فضله فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشتهم" ففتح طريق البحر للتجارة الحرة ومنع الضرائب المتصلة بها. وكان يستشهد بقول الله جلَّ وعلا: (الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله) (سورة الجاثية، الآية 12).

ونشط قطاع التجارة في عهده وتوافرت موارد جديدة للدولة واستطاع أن يوظفها للإنفاق العام، أما الإجراءات التي اتخذها لتنشيط الحركة التجارية فتمثلت بالآتي (الشامي، 2011، 2-3) :

أ. إلغاء الضرائب الإضافية التي كانت مفروضة على القطاع الزراعي: وقد انعكس هذا إيجاباً على القطاع التجاري في صورة انخفاض ملحوظ في أسعار السلع الزراعية، فزاد في الطلب عليها، وأحدث رواجاً في تجارتها. إذ زادت الصادرات الزراعية وعوائدها، مما أسهم في حصول فائض في الميزان التجاري.
ب. إلغاء الضرائب على القطاع التجاري، (العشور):وكان لهذا تأثير إيجابي على قطاع التجارة، وقد أدى إلى تشجيع مزاولة التجارة، وزاد من أرباح التجار، فزاد معها حجم المبادلات التجارية.
ت. إلغاء أسلوب العنف في تحصيل مستحقات الدولة المالية على التجار وغيرهم.

ث. عمل استراحات على طريق التجارة مع بلاد الشرق: ومطالبة الولاة على البلاد التي توجد بها هذه الاستراحات بأن يضيّفوا من مرَّ بهم من المسلمين المسافرين يوماً وليلة، وأن يتعاهدوا دوابهم على حساب الدولة ومضاعفة هذه المدة لمَن يشكو منهم علة، وبالنسبة لمن مرَّ بهذه الاستراحات وكان منقطعاً أو سُرقت تجارته أو تُلفت لأي سبب، فكان يُعطى من المال ما يكفيه للوصول إلى بلده.

ج. منع العطاء عن التجار: حتى تكون التجارة مصدر رزقهم الوحيد فيهتموا بها أكثر وينشطوا فيها، لاسيما وأن التجارة كانت في ذلك الوقت متعبة من حيث السفر، والترحال، لعدم توافر وسائل المواصلات المريحة التي نشاهدها اليوم.

ح. قضاء ديون كل مَن أدان في غير سفه ولا سرف: ويدخل ضمنهم التجار إن لم يكونوا جلهم، وقد أدى هذا القرار إلى إقالة عشرات التجار الذين أفلسوا ومكَّنهم من العودة إلى مزاولة نشاطهم، وخاصةً تلك الفئة من التجار الذين بدؤوا تجارتهم عن طريق اقتراض رأس المال المطلوب.

خ. الحرص على ضبط ومعايرة وتوحيد المكاييل والموازين في كافة أنحاء الدولة. أي المتابعة و الرقابة.

د. منع الولاة والأمراء من الاشتغال بالتجارة: حتى لا يكون في دخولهم السوق إفساد للمنافسة الشريفة بين التجار، أو تأثير على الأسعار لصالحهم، وهي محاولة من عمر بن عبد العزيز بالبعد بالأسواق عن أي مؤثرات غير طبيعية تؤثر في تلقائية تحديد السعر.

ذ. منع الاحتكار: ومن ذلك إعادته دكاكين بحمص كانت في يد مجموعة من أهل السوق، وكان ابن الوليد بن عبد الملك قد استولى عليها، وحولها إلى ملكية خاصة له، فنزعها وأعادها إلى أصحابها، وبهذا يعد بهذا الموقف الاحتكاري ووجود هذه الإجراءات الإصلاحية قد أسهم في ازدهار الحركة التجارية في عهده، وبذلك زادت حصيلة إيرادات العشور وتوافرت موارد جديدة للدولة استطاع عمر أن ينفقها على الصالح العام. أي توزيع الموارد الاقتصادية. إن ممارسة العمال والولاة للتجارة، لا تخلو من أحد أمرين، إن لم تكن الاثنين معاً: فإما أن ينشغل في تجارته ومتابعتهما عن أمور واحتياجات المسلمين، وإما أن تحدث محاباة له في التجارة لموقعه، ويصيب أموراً ليست له من الحق في شيء، وبهذا القرار سد عمر منفذاً خطيراً قد يؤدي إلى فساد إداري قل ما تتوارى عواقبه.

3.حرية العمل

من حق الإنسان أن يتخير من العمل ما يشاء، وأن يزاوله كما يشاء، فلا يجوز للدولة و لا لغيرها أن تسخر العامل للعمل إذا كان لا يريد، و إذا أدى العامل عملا لابد من أن ينال عنه الأجر المناسب، وقد اعتنق عمر بن عبد العزيز هذه السياسة وألزم بها عماله فأرسل لهم التعليمات الآتية:" ليكن لكل عمل أجره فضعوا السخرة عن الناس". أي عدم تكليف العمال بعمل لا يرغبون به ولا يأخذون أجراً عليه.

كان أول إجراء إداري رأى فيه عمر الوقاية من الخيانة أن وسع على العمال في العطاء، رغم تقتيره على نفسه وأهله وأراد بذلك أن يغنيهم عن الخيانة، فقد كان يوسع على عماله في النفقة، يعطي الرجل منهم في الشهر مائة دينار، ومائتي دينار وكان يتأول

أنهم إذا كانوا في كفاية تفرغوا لأشغال المسلمين، وبهذا الإجراء ألا وهو التوسع على عماله يحقق عمر أمرين هامين:

أ. سد منفذ الخيانة و سرقة أموال المسلمين.

ب. ضمان فراغ الولاة والعمال والأمراء لأشغال المسلمين وحاجاتهم.

4. المزارع للجميع

ويقول عمر بن عبد العزيز لولاته:"إنما جعلت المزارع لإرزاق المسلمين كافة. . . فردوها لما جعلت له". وبذلك يحرر الأرض الزراعية من أية قيود تحول دون زراعتها وتمتع الناس كافة بنتاجها كاحتكار الدولة لها أو استيلاء طائفة من الناس على نتاجها وتكوين طبقة من الإقطاعيين يتحكمون في غلائها، وظهور التمايز الطبقي في المجتمع.

5. عدم التدخل في الأسعار

وحدث أن ارتفعت الأسعار في عهد عمر بن عبد العزيز فطالبه البعض بتحديد الأسعار فأبى تمسكا بسياسة الحرية الاقتصادية. فعن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال: قلت لعمر بن عبد العزيز :يا أمير المؤمنين ما بال الأسعار غالية في زمانك و كانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال عمر بن عبد العزيز: إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، فلم يكونوا يجدون بدا من أن يبيعوا ويكسد ما في أيديهم وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء. أي إنه كان يعتمد على آلية الأسعار في السوق. لتوضيح أكثر انظر المخطط الآتي:

6. الامتناع عن أخذ الهدايا والهبات

رفض عمر أخذ الهدايا التي كان الولاة الأمويون يأخذونها وبخاصة هدايا النيروز والمهرجان، كما أنذر ولاته وعماله من أن يتخذ أحداً منهم تلبية طلبات الخليفة أو أحد أهله شيء مسلم به.

7. النهي عن الإسراف والتبذير

فقد اتخذ قرارات تنم على حرص شديد على أموال المسلمين فكان أول إجراء له بعد توليه الخلافة هو انصرافه عن مظاهر الخلافة، إذ قربت إليه المراكب، فقال ما هذه؟ فقالوا: مراكب لم تركب قط، يركبها الخليفة أول ما يلي فتركها وخرج يلتمس بغلته، وقال: يا مزاحم ـ يعني مولاه ـ ضم هذه إلى بيت مال المسلمين، ونصبت له سرادقات وحجر لم يجلس فيها أحد قط، يجلس فيها الخليفة أول ما يلي، قال يا مزاحم ضم هذه إلى أموال المسلمين، ثم ركب بغلته، وأنصرف إلى الفرش والوطاء الذي لم يجلس عليه أحد قط، يفرش للخلفاء أول ما يلون، فجعل يدفع ذلك برجله، حتى يفضي إلى الحصير، ثم قال: يا مزاحم ضم هذه لأموال المسلمين. وأخذ إجراء آخر لمحاربة الإسراف في الدولة. وقد كان عمر بن عبد العزيز يتحسس أخبار ولاته ويراقبهم ويحاسبهم على تقصيرهم فقد كتب إلى أحدهم يقول: (لقد كثر شاكوك وقل شاكروك، فإما عدلت، وإما أعتزلت والسلام).

8. فتح قنوات الاتصال بين الوالي والرعية

كانت الحاشية حول الخلفاء قبل عمر بن عبد العزيز قد حجبت الناس عن الوصل إلى الخليفة وقد بنى الحاشية سياجاً من حديد لا ينفذ منه إليه إلا ما يشتهون وما تسمح به

مصالحهم، أما عمر بن عبد العزيز، فقد أعلن بالجوائز والمكافأة المالية لمن يخبره بحقيقة الحال، أو يشير عليه بشيء فيه مصلحة المسلمين ومصلحة لدولتهم.

خامساً- آثار الإصلاح التجاري التي اتبعها عمر بن عبد العزيز

من أهم آثاره الإيجابية وهي (الرواحنة، 2006، 13-15) (عاشور، 1998، 39):

أ. ترسخت عوامل الثقة في الإصلاح الاقتصادي على مستوى المسؤولية والأفراد، قال عمر بن أسيد: والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا ترون فما يبرح، فيرجع بماله كله فلا يجد أين يضعه، قد أغنى عمر الناس.

ب. القضاء على جيوب الفقر والحاجة حتى قنع الأفراد، كان الفرد يخرج زكاة ماله، لا يجد أحد يقبلها.

ت. معالجة مشكلة العجز المالي والمديونية التي كانت تعاني منها الدولة، في عهد عبد الملك بن مروان وكانت الجزية تؤدى إلى ملك الروم، وقد اضطر عبد الملك إلى مصلحته على مال يؤديه إليه لشغله عن محاربته لعجز الدولة عن المواجهة.

ث. حقق الرفاه الاجتماعي للمجتمع الإسلامي حتى فاض المال عن الحاجات الخاصة والعامة.

ج. عالج مديونية الأفراد والأحوال الاجتماعية للمجتمع من الوفر المالي في الموازنة، ورتب دائرة خاصة لمتابعة هذه القضايا على المستوى المحلي لكل ولاية كدائرة ثابتة للمبالغة في الاستقرار الاجتماعي، فكان لعمر بن عبد العزيز مناد ينادي كل يوم أين الغارمون أين الناكحون أين المساكين أين اليتامى.

ح. نجح في تعزيز الالتزام الطوعي لقوانين الدولة، قال مالك بلغني أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلا منع زكاة ماله،

خ. حصول صاحب الحق على حقه من دون جهد أو مراوغه، و رفع المظالم بأنواعها.

د. ارتفاع مستوى الدخل للأفراد، بحيث أصبح من يملك بعض الرفاهية، قد يكون ممن يستحق الزكاة، قال أشهب "وبلغني عن عمر بن عبد العزيز قال: فيمن له الدار والخادم والفرس أن يعطي من الزكاة".

ذ. وفرة الأموال التي تصل إلى الخزانة، نتيجة تزايد الإنتاج و استقرار الأوضاع.

ر. زيادة دخول الأفراد، حتى لقد كان عمال الصدقات لا يجدون من يطلبها.

ز. مراعاة العدالة في التوزيع حتى كان لغير المسلم نصيب في الصدقات.

س. مبادرة المكلفين بالضرائب بدفعها على حقيقتها عن طيب الخاطر ومن دون التهرب.

ومن هنا كان عدل الحاكم هو حجر الأساس في استقرار حكمه، بل وحجر الأساس في كل التقدم الاقتصادي.

خطوات الإصلاح الاقتصادي في إقليم كوردستان- العراق

إن خطوات الإصلاح الاقتصادي باتت أمرا ضروريا لكل من العراق وإقليم كوردستان ولاسيما بعد التغيرات السياسية والاقتصادية والظروف الصعبة في المنطقة، ولذا يستوجب حتمية الإصلاحات الاقتصادية و على النحو الآتي:

1. أن يبدأ الإصلاح الاقتصادي من قمة الهرم الإداري إلى القاعدة، أي أن يكون الإصلاح شاملا لجميع الوزارات والمؤسسات الإدارية الحكومية.

2. أن يكون منتسبو لجنة الإصلاح الاقتصادي أشخاصاً مؤهلين ذوي خبرة وكفاءة، فضلاً عن كونهم مستقلين لا ينتمون لأي حزب من الأحزاب السياسية.
3. إعادة النظر في رواتب أعضاء الحكومة والمجلس الوطني، بغية تقليص الفجوة بينهم وبين الموظفين الآخرين.
4. إرجاع الأموال العامة والخاصة التي تم نهبها وسلبها من قبل أصحاب النفوذ وأقاربهم والموالين لهم في الفترات السابقة.
5. فتح أبواب الشكاوى لجميع الناس ليبينوا مظلمتهم ومعاناتهم. وتوسيع الاتصال بين المؤسسات الحكومية والأفراد.
6. عزل المسؤولين المفسدين من مناصبهم وإحالتهم إلى القضاء بسبب مخالفتهم الإدارية والقانونية.
7. منع أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس الوطني من مزاولة أي نشاط اقتصادي أثناء توليه مدة هذه المناصب والتفرغ التام لمهامهم الإدارية.
8. توسيع شبكة الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الفئات ذات الوضع المعيشي المتدنية والدخول المتدنية بهدف تحقيق أكثر للعدالة الاجتماعية، وتقليص التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع.
9. إعطاء الفرص المتكافئة لجميع الأفراد للمشاركة في النشاط الاقتصادي من دون تمييز، والابتعاد عن الاعتبارات الحزبية والشخصية والقرابة والصداقة والمحسوبية والرشوة.
10. توسيع ثقافة الإصلاح الاقتصادي عن طريق وسائل الإعلام و إقامة الدورات والمؤتمرات عن ماهية الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ برامجها.
11. وضع حد لظاهرة الإسراف والتبذير في المؤسسات الحكومية من قبل الوزراء والمدراء.
12. إعادة النظر في التخصيصات المالية للموازنة السنوية بحيث يتضمن التوازن في النسب المالية المخصصة للوزارات. فعلى سبيل المثال كانت حصة وزارة التخطيط 0. 29% وحصة وزارة الاعمار والإسكان 1. 08 % ضمن موازنة 2011، إن هاتين الوزارتين تعدان من الوزارات المهمة كون الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى تخطيط اقتصادي ودراسات وبحوث في المجالات الاقتصادية المختلفة ولمختلف القطاعات لتشخيص نقاط الضعف بغية التغلب عليها وإيجاد معالجات وبدائل لها، فضلا عن أهمية وزارة الاعمار والإسكان التي يقع على عاتقها تأمين الوحدات السكنية والأبنية للقطاعين الحكومي والأفراد وبناء وإعادة البناء للكثير من المباني والمؤسسات الحكومية التي بنيت من دون مراعاة المعايير الصحيحة في بنائها.
13. يتمتع الاقتصاد العراقي بعامة واقتصاد الإقليم بخاصة بميزة نسبية في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية. ولكن الواقع يشهد عكس ذلك، إذ يتم استيراد معظم المواد الغذائية ولاسيما الزراعية (النباتية والحيوانية). وإهمال القطاع الزراعي، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي، لذلك لابد من توجيه الاهتمام نحو هذا القطاع عن طريق رفع حصة هذا القطاع من الموازنة المالية، إذ كانت حصته في موازنة الإقليم فقط 2. 68 % للنهوض بهذا القطاع لابد من زيادة هذه النسبة لإعادة النمو في هذا القطاع.

14. إتباع سياسة زراعية فعالة وهادفة للنهوض بهذا القطاع لضمان الأمن الغذائي، ومن ثم تحقيق الأمن القومي. ودعم المزارعين من حيث توفير شبكة الخدمات من تبليط الطرق وإيصال الكهرباء.
15. منع التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية وإتباع التوسع العمراني العمودي. وذلك من خلال سن قانون خاص في ذلك.
16. مساهمة الشركات في أسواق القطاع الزراعي لتطوير التنمية المتوازنة للقطاع الزراعي (الحيواني والنباتي) وتوفير بيئة للمنافسة بين تلك الشركات، وتتمثل مساهمة تلك الشركات في الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير خدمات وتطوير الكفاءات المهنية من خلال رفع مستوى الأبحاث والدراسات والاهتمامات العلمية والتطبيقية وضمن مراحل متعددة.
17. تشكيل لجان تنسيقية متخصصة لمتابعة ومراقبة المشاريع على وفق فترات زمنية محددة من خلال زيارات ميدانية وتقديم التقارير حول نسبة الانجاز التنفيذ من عدمه.
18. تنشيط المشاريع والشركات الصغرى لتحسين و نوعية الإنتاج الزراعي.
19. تشجيع الإنتاج المحلي من خلال تطبيق سياسة إحلال الواردات ولاسيما في الصناعات الغذائية. والتي يصاحبها نمو في التجارة الخارجية من خلال تخفيض حجم الاستيراد وحصول تحسن في الميزان التجاري، ومن ثم في ميزان المدفوعات للإقليم والعراق.

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. لقد أكد عمر بن عبد العزيز على مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم التدخل إلا في الحالات التي يسمح بها الاقتصاد الإسلامي، إذ بين في سياسته بأن الله عز وجل أوجد نظاما طبيعيا تخضع له الظواهر الاقتصادية وهو أفضل من كل النظم والقوانين الوضعية.
2. الاعتماد على آلية السوق في تحقيق التوازن، إذ إن الاقتصاد الإسلامي يركز على مبدأ ألا يظلم البائع والمشتري، وان تضبط الموازين والمكاييل ونبذ الغش والربا والاكتناز والاحتكار من المعاملات الاقتصادية.
3. في حالة ارتفاع الأسعار يتضرر أصحاب الدخول المحدودة، ولكن يمكن حفظ حقوقهم عن طريق نظام الزكاة .
4. إن تجربة الإصلاحات الاقتصادية لعمر بن عبد العزيز موضع اهتمام عدد قليل من الاقتصاديين و خاصة في العصر الحديث.
5. بدأ عمر بن عبد العزيز إصلاحاته بنفسه، ومن ثم اتجه إلى أبناء بني أمية، و بعد ذلك اتجه إلى جميع الولاة والحكام المسؤولين الظالمين والمفسدين فعزلهم عن مناصبهم.
6. إن إصلاح المسار الاقتصادي عند عمر بن عبد العزيز يكمن في حرية الهجرة والتجارة والعمل وحرية استخدام الأراضي الزراعية، فضلاً عن عدم التدخل في أسعار السلع و الخدمات.
7. إن سياسة الإصلاح عند عمر بن عبد العزيز يقوم على مبدأ الرشد الاقتصادي، فضلاً عن قطع الامتيازات الخاصة بالخليفة وبأمراء الأمويين وترشيد الإنفاق الإداري والحربي.

8. منع الولاة والمسؤولين من ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما النشاط التجاري، فضلا عن فتح قنوات الاتصال بين الوالي والرعية.
9. إلقاء القبض على الأمراء الفاسدين قبل عهده عن أموال بيت مال المسلمين، وعلى سبيل المثال والي خراسان يزيد بن المهلب.
10. إن عدل الحاكم هو حجر الأساس في استقرار وتقدم كافة القطاعات الاقتصادية.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، يمكن أن نوصي بالنقاط الآتية:

1. لجوء الإقليم إلى القيود لحماية بعض المشروعات الصناعية الصغيرة والناشئة وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات للمنتجين المحليين.
2. إقامة وحدات رقابية فعالة ذات صلاحيات الواسعة في المؤسسات الحكومية.
3. تشجيع زيادة الصادرات غير النفطية، لاسيما بالنسبة للسلع التي يتمتع بها الإقليم بميزة نسبية في إنتاجها.
4. إعادة النظر في التعريفة الكمركية بما يخدم تشجيع الصادرات.
5. تفعيل جهاز السيطرة النوعية وضمان الجودة، والتأكيد على أن المنتج المستورد مطابق لمواصفات الجودة العالمية.
6. نظرا لانفتاح إقليم كوردستان على العالم الخارجي، لابد من الاستفادة من قطاع التجارة الخارجية لإحداث النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الزراعي.
7. ومن أجل تواصل البحث العلمي في مجال الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الإصلاح التجاري، نقترح دراسة واقع الإصلاح الاقتصادي في زمن خلفاء العباسيين.
8. إن قراءة عميقة في انجازات عمر بن عبد العزيز في مجال الإصلاح الاقتصادي تهيء وتوفر لنا العديد من الدروس مفيدة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في إقليم كوردستان-العراق.

المصادر

1. الإصلاحات المالية في عهد عمر بن عبد العزيز، الموقع الشيخ هاني حامي، بتاريخ (2011/ 7/ 31)/
2. داماد، بشار شريف اوغلو، عمر بن عبد العزيز نموذج تجديد الفكر الاسلامي، المؤتمر العام الواحد و العشرون للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية.
3. بوحفص، حاكمي، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد (7).
4. شحاته، حسين، الفساد الاقتصادي والإصلاح الإسلامي، الموقع (www Rohama.org)، بتاريخ (2011/ 8/ 8).
5. منصور، خالد، خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، الموقع (www,shbabnhda,com,com)، بتاريخ (2011/ 7/ 7).
6. عبدالحميد، عبدالمطلب، دراسات الاقتصادية مقارنة، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
7. السرجاني، راغب، عمر بن عبد العزيز والامارة، الموقع (قصة الاسلام)، بتاريخ (28/ 6/ 2011).

8. سلسلة الاقتصاد الاسلامي في عهد عمر بن عبد العزيز، الموقع قلعة القران، بتاريخ (31/ 7/ 2011).
9. عاشور، السيد محمد، رواد الاقتصاد العرب، الطبعة الأولى، دار الامل للتوزيع والنشر، القاهرة، 1998.
10. الحصري، طارق فاروق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007، .
11. سيد الاهل، عبد العزيز، الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، الطبعة الأولى، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1964.
12. الشامي، عبد العزيز مصطفى، معالم التجديد والإصلاح عند الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، المركز العربي للدراسات والابحاث، بتاريخ (31/ 7/ 2011).
13. الرواحنه، علي جمعه، منهج عمر بن عبد العزيز في الإصلاح الاقتصادي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، العدد (2)، 2006، .
14. صلابي، علي، عمر بن عبد العزيز اهم صفاته ومعالم تجديده، الموقع اخوان اون لاين، بتاريخ (2011/ 4/ 15).
15. علي فاعور، سيرة عمر بن عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الهادي، بيروت، 1991.
16. الصَّلاَّبيّ، علي محمد محمد، الخليفة الراشد والمصلح الكبيرعمر بن عبد العزيز، الطبعة الأولى، مؤسسة اقرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 2005، .
17. العمر، فؤاد عبدالله، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، الطبعة الأولى، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2003.
18. محمد، قطب ابراهيم، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
19. شبلي، محمود، حياة عمر بن عبد العزيز، الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت، 1989.
20. عبدالنعيم، نادية، الخصخصة واثرها على التنمية، ص5، الموقع (د. محمد فاروق رضوان)، بتاريخ (1/ 7/ 2012).